

## من وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" حول قضية الصحراء

في نقد المنظور البورجوازي الصغير لقضية الصحراء

– عبد الله العروي و فتح الله والعلو نموذجاً –

(الجزء الثاني)

### المغارب والوحدة المنشودة (نظرتان للوحدة)

إن فتح الله ولعلو يبدي قلقه لأن الجزائر مهددة بالسقوط في أحضان الامبريالية ، إن هي لم تختار طريق الوحدة مع المغرب ، وهذه الوحدة في ظل الأنظمة القائمة حالياً. فكيف استطاع هذا الكاتب ، الذي كان لا يتوقف عن التغني بالانتصارات التي تحققها الجزائر و بالطريق التي تسير عليها ، أن يعي فجأة أن هذه الدولة مهددة ، و أن الطريق الوحيد لخلاصها هو التحالف الفوري مع المغرب ؟

هذا ما تبينه دراسته "المغارب و الوحدة المنشودة" ، إنه لمن الصعب تتبع أفكار هذا النص و ربطه بالكتابات السابقة للكاتب ، هكذا ، فإذا لم يتم طرح من جديد لبعض أفكار كاتب "العالم الثالث و المرحلة الثالثة للهيمنة" الذي نشر سنة 1973 ، في النص الحالي ، فإن الكاتب لم يكن خالص آنذاك من هذه الأفكار إلى نفس النتائج التهويلية ، و لم يكن يتخوف من كون الجزائر "تلميحتي احتياجات الامبريالية الاستراتيجية المتقدمة" ، بمعنى أن في استطاعتها استبدال الحلف الاستعماري (ما بعد الاستعماري) ، الذي يكمن في استيراد التكنولوجيا و تنمية الصناعة الكلاسيكية<sup>1</sup> ،

هذا الهامش الغير المرقم هو من وضع موقع "30 غشت" ، أما بقية الهوامش المرقمة من 1 إلى 9 فهي هوامش أصلية في النص.

تنتهي وثيقة "المغارب والوحدة المنشودة" لنفس الفترة التي صدرت فيها وثيقة "عبد الله العروي و مسألة الصحراء الغربية" ، و هي الأخرى جاءت رداً على أطروحات منظري البورجوازية الصغيرة ، والأمر هنا يتعلق بفتح الله ولعلو أحد اقتصاديي "الاتحاد الاشتراكي" ، و تنتمي كذلك إلى نفس السياق العام لوثيقة العروي ، و تختلف عنها في الموضوع المتطرق إليه ، أي وحدة المغرب ، حيث قام ولعلو بتغيير مواقفه السابقة من الجزائر ، في سياق التكيف مع التحالف الجديد بين الكمبرادور و حزب البورجوازية الصغيرة آنذاك "الاتحاد الاشتراكي" ، و الذي شكلت قضية الصحراء إحدى محاوره. و المقالة التي ننشرها هي تقنين لتلك الأطروحات الشوفينية لأحد منظري البورجوازية الصغيرة ، ننشرها اعتماداً على مخطوط وحيد أصلي باللغة العربية.

1. إحدى مقولات البورجوازية الصغيرة هي مفهوم "العالم الثالث" ، إن هذا المفهوم يساهم في عملية الطمس الإيديولوجي ، و تقترض ضمناً وجود عالم ثالث إلى جانب "عالم أول" (الرأسمالية) و "عالم ثاني" (الاشتراكية) و العالم الثالث يتأرجح بين الإثنين ، فلا هو رأسمالي أو اشتراكي ، و هذا يعني أن هناك طريقاً ثالثاً ليس هو رأسمالي و لا اشتراكي ، إنه الطريق الثالث الذي يتغنى به المنظرون البورجوازيون الصغار و الذي يمكنه أن يخفف من عيوب الرأسمالية في الوقت الذي تحترم فيه "الحرية" الفردية التي يتم ضربها حسبهم في الأنظمة الاشتراكية. بالنسبة لنا ، ليس هناك و لا يمكن أن يوجد طريق ثالث ، و إن دول ما يسمى بالعالم الثالث ، هي في أغلبها دول رأسمالية تبعية. لاشيء يوحد هذه الدول ، و على العكس فإن اقتصادياتها مشوهة و تابعة. إن مفهوم العالم الثالث الذي يفترض نوعاً من التماسك بين الدول التي تكونه ، يؤدي إلى بعض النظريات الخطيرة جداً على نضال الشعوب ، مثل استبدال التناقض : التناقض بين الشعوب و طبقاتها السائدة (التناقض الرئيسي) بالتناقض بين "الأمم البروليتارية" و "الأمم البورجوازية" ، و كذلك فإن الانتصارات التي حققتها دول الأوبيك لأسباب لن نفصل فيها ، قد أدت إلى خلق وهم "التضامن" بين دول

فعلى العكس من ذلك ، كان الكاتب يتأسف لكون طبقة الطبقة الحاكمة في المغرب باختياراتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لم تسمح لها أن تنهج نفس نهج الجزائر ، إنه كان يعبر عن واقع المغرب ، لأنه حسب وجهة نظره ، يدخل ضمن مجموعة من بلدان العالم الثالث التي لا تملك خيارات استراتيجية كالنفط ، و التي محكوم عليها بأن تكون هامشية ، و أن تكون "عالميا رابعا" سيزداد فقرا و تأخرا<sup>2</sup> ، إلا إنه من السهل جدا فهم الأحداث التي وقعت و التي أدت بالكاتب إلى تغيير تقييمه السابق: إن الوضعية في المنطقة و المواقف التي تتبناها الجزائر فيما يخص قضية الصحراء ، هي المعطيات الجديدة التي تبرر تغيير مواقفه السابقة. إن الجزائر و نظامها الذي كان يحمل الثناء و التقدير من طرف البرجوازية الصغيرة المغربية و حزبها ، يضع فتح الله و لعلو ، - المنقسم بين إعجابه بإنجازات الجزائر و مواقف هذه الأخيرة من قضية الصحراء ، أمام إشكال خطير. لقد كانت الجزائر منذ استقلالها ، بالنسبة للبرجوازيين الصغار المغاربة ، النموذج الذي يجب اتباعه (الاسترجاع التام للخيرات الوطنية ، التصنيع السريع من أجل شروط أحسن للتبادل)<sup>3</sup>.

العالم ، وقد دفعت بعض المحللين ، كمحمود حسين في "أزمة الامبريالية" إلى إعطاء أهمية خاصة للتناقضات بين الدول المصدرة للنفط ، و ذلك على حساب الصراع الطبقي داخل التشكيلات الاجتماعية. هذه هي بعض النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها مفهوم يبدو بسيطا و بريئا. 2. إن الفكرة التي تقول بأن الدول التابعة التي لا تملك مواد استراتيجية كالنفط ستصبح "هامشية" أكثر فأكثر بمعنى أنها ستقصى من النظام الامبريالي ، فكرة خاطئة ، لأن هذه الدول ستستمر في لعب دورها لصالح الامبريالية ، في إطار تقسيم العمل على الصعيد الدولي. طبعاً ، إن التباين بين الدول التابعة سيظهر أو سيتعمق ، إلا أنها جميعها ستستمر في لعب دورها داخل السلسلة الامبريالية. إن ما يهم الامبريالية في نهاية المطاف هو التحكم في احتياطي واسع من العمال في هذه الدول ، لأن الإنسان هو الذي يخلق الخيرات. لكل مستوى من تطور النضال ضد الامبريالية و توفر الخيرات الطبيعية الاستراتيجية ، و بشكل عام ، لنمو قوى الإنتاج ، تتحدد اختصاصات مختلفة و مطابقة للشروط الملموسة لهذه الدول ، اللهم إلا إذا استطاعت أن تزيح نهائياً السيطرة الامبريالية كالفيتنام و الكامبودج.

3. توجد في جميع البرامج البورجوازية الصغيرة نفس المطالب:

- تأميم القطاعات المهمة للاقتصاد.

- تصنيع سريع تقوم به الدولة و ذلك باستيراد التجهيزات العصرية ، و من هنا يأتي مطلب نقل التكنولوجيا في ظروف أعدل.

- إصلاح زراعي يهدف إلى توسيع السوق الداخلية.

- شروط أفضل للتبادل التجاري (المواد الخام ، المنتوجات الزراعية).

إن هذه المطالب تخدم مصالح الطبقة البورجوازية الصغيرة أساساً في صراعها ضد البورجوازية الكومبرادورية و الإقطاع و الامبريالية ، ذلك لأن التأميم و التصنيع العمومي يضعف الامبريالية و الكمبرادورية بشرط أن تقوم به قيادة سياسية و إيديولوجية تقدمية مناهضة للامبريالية. في الحقيقة ، إن تقوية خط مناهض للامبريالية و الكمبرادور يهدف إلى الاستقلال و التحرر الحقيقيين ، لا يمكن أن يكون إلا نتاجاً للصراع الطبقي للجماهير المنظمة في إطار التحالف العمالي الفلاحي ، و تحت قيادة البروليتاريا ، من أجل أن تتقدم نحو تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، و بناء الاشتراكية. إن هذا البرنامج ، يوضح بالملوس إيديولوجية البورجوازية الصغيرة العصرية ، و خصوصاً جناحها الأكثر ديناميكية: البورجوازية الصغيرة العصرية ، فهذه الأخيرة لا تملك أساساً مادياً في الإنتاج ، و تعيش على فائض القيمة ، و في نفس الوقت تستغل من طرف الرأسمال ، لأنها تقدم له عمالاً إضافياً ، و لكنها لا تذهب إلى حد النضال من أجل تحطيم النظام الرأسمالي ، بل تكتفي ببعض الإصلاحات التي تهدف إلى ضبطه ، و جعله يتلاءم مع مصالحها ، و هذا ما يفسر إصلاحيتها و مثاليتها. و نظراً لتخوفها من الجماهير ، فإنها ترى نفسها مقيدة ، باقتراح إصلاحات فوقية (إصلاح زراعي ، تصنيع) تقوم بها كنخبة و يطبقها جهاز الدولة. و هكذا فإن ما يميز هذه الإصلاحية ، كونها تقنوقراطية. إن البورجوازية الصغيرة التقليدية (الملكية الصغيرة ، الإنتاج الصغير: فلاحين متوسطين و صغار ، حرفيين...) و البورجوازية الصغيرة العصرية ، تشكلان طبقة واحدة ، لأنهما مستقطبتان من طرف التناقض الأساسي في المجتمع القائم بين البورجوازية و البروليتاريا ، البورجوازية الصغيرة التقليدية تكون مرتبطة بالملكية (مما يقربها من البورجوازية) ، في نفس الوقت الذي لا تستغل فيه الطبقة العاملة ، لأنها لا تستخدم الطبقة العاملة إلا نادراً ، والذي تصبح فيه أكثر فأكثر تحت هيمنة الرأسمال (مما يقربها إلى الطبقة العاملة) ، و من هنا عدم ثبات هذه الطبقة و تأرجحها بين الإصلاحية (التي تأمل أن تتجنب بها البلترة) و بين المثالية (بكاؤها على العصر الذهبي) و أحياناً التمرد و احتقار التنظيم في شكل الفوضوية.

إن البرجوازيين الصغار المغاربة ، لم يكونوا آنذاك ، يكلفون أنفسهم عناء القيام بتحليل طبقي للنظام الجزائري ، فلاغرابة في ذلك ، لأنهم كبرجوازيين صغار ، لا يستطيعون أن يقترحوا سياسة أكثر جذرية في المغرب. أضف إلى ذلك أن مصالحتهم الطبقية لا يمكن إلا أن تؤدي بهم إلى رفض أي تحليل طبقي ، لأن ذلك التحليل سيعري في نهاية المطاف عدم ثباتهم وإصلاحيتهم ، و سيعري كذلك الإيديولوجية التي يتسترون وراءها. أما الآن فإن فتح الله ولعلو يكشف أن النظام الجزائري تقنوقراطي ، و أن الصناعة التي شيدها لا يمكن ان تجد أسواقا لأن السوق الداخلي ضيق نظرا لتأخر الفلاحة و للفوارق الاجتماعية (فوارق كبيرة جدا في الدخل!). يمكن أن نتفق مع فتح الله ولعلو على هذه النقطة ، إلا أن السؤال الذي نطرحه عليه هو التالي: لماذا لم يثر الكاتب هذه القضية إلا الآن ، في حين اختيار و طبيعة النظام الجزائري معروف من زمان ؟ اللهم إلا إذا كان كاتبنا و الحزب الذي ينتمي إليه ، و الذي يستند إلى "الاشتراكية" و يكن احتراماً كبيراً للنموذج الجزائري- يخشى بانتقاده لاختيار النظام الجزائري ، أن يكشف خلال نفس العملية عن طبيعة الاشتراكية التي يريد بناءها في المغرب. إن قضية الصحراء قد دفعت بتناقضات البرجوازية الصغيرة — التي يعبر عنها فتح الله ولعلو في مقاله المتفكك — أن تطفو إلى السطح . و سنحاول من بعد ، رصد أهم التناقضات. إن مواقفه الاشتراكية! قد تبخرت لتبرز الشوفينية في أهبى حللها. لأنه كان من الضروري تغليف هذه الشوفينية بثوب "تقدمي" ، و لهذا الغرض يستغل الكاتب المطمح العميق و المشروع لوحدة الشعوب العربية ، و خاصة شعوب العالم العربي في إطار مناهض للامبريالية.

حسنا ، في هذا الإطار ، كنا ننتظر أن يقترح تضامن شعوب المغرب لمكافحة الامبريالية و الطبقات الكمبرادورية عميلتها المحلية. كنا ننتظر أن يساند النضال البطولي للشعب الصحراوي ضد الامبريالية و الصهيونية و عملائها ، أن يحلل حدود و مدى النضال المناهض للامبريالية الذي تخوضه الجزائر ، و أن يؤكد الدور التقدمي الذي تلعبه حاليا في قضية الصحراء. كنا ننتظر أن يدين الاستغلال الذي يمارس ضد شعوب المغرب ، و أن يحدد أسس وحدة هذه الشعوب في نضالها المشترك ضد أعدائها المشتركين. في كتاب ولعلو لا توجد أدنى إشارة إلى هذه القضايا. كل ما نجده هو اعتبارات جيوبوليتيكية بسيطة ، و كثيرا من الاقتصادوية الفجة.

في الدرجة الأولى يبين الكاتب ، أن الوحدة لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا تحقق اندماج اقتصادي أولا ، و بمعنى آخر ، إن الوحدة السياسية بالنسبة إليه ، ما هي إلا نتيجة الاندماج الاقتصادي. إن فتح الله ولعلو ، يظن أن مجرد نمو قوى الإنتاج الذي يستتبع الاندماج الاقتصادي سيؤدي حتما إلى الوحدة السياسية. إنها نظرة ميكانيكية و تقنوقراطية ، تتجاهل الصراع الطبقي في مختلف التشكيلات الاجتماعية ، فإذا كان الاقتصاد هو المحدد في نهاية المطاف ، كما يقول انجلز ، فإن السياسة هي التي تلعب الدور المسيطر<sup>4</sup> (الدور الأساسي). هذه النظرة المثالية ، قد بينت بوضوح تجربة السوق الأوروبية المشتركة مثلا ، بأن هي المسيطرة ، و أن الاندماج الاقتصادي لا يؤدي حتما إلى التوحيد السياسي ،

4. كتب انجلز يقول: "حسب المفهوم المادي للتاريخ ، فالعامل المحدد للتاريخ ، هو في نهاية المطاف ، إنتاج الحياة المادية ، لا ماركس و لا أنا لم نؤكد غير هذا ، و إذا كان أحد قد عدل هذه الجملة من أجل أن يجعل من العامل الاقتصادي هو المحدد الوحيد للتاريخ ، فهو يحولها إلى جملة فارغة مجردة و غير معقولة. إن الوضعية الاقتصادية هي القاعدة ، ولكن العوامل الأخرى للبنية الفوقية — الأشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجه [...] و حتى انعكاساتها في أدمغة المساهمين فيه ، النظريات السياسية و القانونية [...] — لها أيضا فعلها على مجرى الصراعات التاريخية ، و في كثير من الحالات تحدد بطريقة أساسية شكلها" (رسائل انجلز إلى جوزيف بلوخ — لندن 21 سبتمبر 1890 ص 238 في Marx Engels. Etudes Philo. Editions Sociales. في رسالته إلى بورفين (نفس المصدر السابق) ، يفسر انجلز ما يعنيه بالعلاقات الاقتصادية و دورها في التطور التاريخي ، و كذلك في رسالته لكونزاد شميدت ، يكذب انجلز ادعاءات بول بيرت (سوسيلوجي مناهض للماركسية) التي تزعم أن ماركس وانجلز "نفيا كل تأثير للانعكاسات السياسية لحركة الاقتصاد على هذه الحركة نفسها".

فيمكن القول ، إذا أنجز مستوى معين من الاندماج الاقتصادي في أوروبا ، فلأن الأوساط السياسية كانت تريد ذلك: البرجوازية الأوروبية هي التي كانت تعمل على خلق نوع من التكامل الاقتصادي ، من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية و بالتالي السياسية<sup>5</sup> ، فكاتبنا هو أيضا يعرف جيدا استحالة الوحدة السياسية في ظل الشروط الحالية ، لهذا فإنه يتشبت بالاندماج الاقتصادي. هكذا ، ففي بداية منطلق يسلم بالواقع الحالي – و كسياسي واقعي- يحاول البحث فيما هو قائم ، و ما يمكن أن يكون اللبنة الأولى لوحدة المغرب. إن الأفق الاستراتيجي الذي يحدده الكاتب ، يكشف ضيق أفق البرجوازية الصغيرة العاجزة عن رؤية الواقع في جدليته ، و بالتالي عن العمل لتغيير هذا الواقع جذريا ، عوض عجزها عن خوض نضال صريح ضد الامبريالية و عملائها المحليين ، تبحث البرجوازية الصغيرة عن حلول تقنوقراطية. فهي لا تملك تصورا ثوريا. ففي رأي ولعلو ، لا يجب مس الأنظمة القائمة (البرجوازية المغربية عبرت عن عجزها عن تغيير الواقع على امتداد تاريخها) و المصالح التي تدافع عنها (هذه الأنظمة). و بما أن هذه الأنظمة غير متجانسة ، فإن التوحيد السياسي غير ممكن ، فلنبحث إذن عن الاندماج الاقتصادي ، لكن مع الأسف الاندماج الاقتصادي صعب ، إن لم نقل مستحيل ما دامت الأنظمة القائمة خادمة لأسيادها ، و ما دامت اقتصادياتها موجهة لخدمة هذا الهدف ، و ليس لبناء أساس الاندماج. بالتأكيد ، فإن ولعلو يشرح ذلك بطريقة ألطف و أكثر تقنية و هو يتحدث عن "لا ملائمة العناصر الحالية لاقتصاد المغرب" ، بمعنى ان مختلف قطاعات اقتصاديات المغرب ، ليست متكاملة ، بل متنافسة لمصلحة الامبريالية ، فالمنتجات الفلاحية و الزراعية متنافسة في السوق الامبريالية ، و العمال المهاجرون المغاربة يجدون أنفسهم في نفس سوق العمال الامبريالية. إن هذا يثير عدة ملاحظات ، ف. ولعلو لا يضع موضع السؤال اندماج اقتصاديات المغرب بالسوق الامبريالية العالمية ، فهو لا يهتم لاستمرار قوة عملنا لخلق فائض القيمة لصالح و فائدة الكمبرادور و الامبريالية.

إن الشروط التي يقوم عليها الاندماج الاقتصادي هي التكامل و التوازن. لنرى أولا هل التكامل ( إذا افترضنا أنه موجود) في صالح الصراع ضد الامبريالية في المنطقة ؟ فما يقصده ولعلو بالتكامل يعني نوعا من تخصص الدول و تبادل المنتجات فيما بينها. و يزعم ولعلو أن الجزائر حاليا في حاجة لهذا التكامل ، ذلك لأن الجزائر تتوفر على فائض المنتجات الصناعية ، و من اللازم إيجاد أسواق لهذا الفائض ، نظرا لضيق رقعة سوقها الداخلية ، فلو كان شرط التكامل متفق عليه ، لاستطاعت الجزائر أن تجد لهذا الفائض أسواقا في المغرب ، و خصوصا في المغرب الأقصى البلد الأكثر سكانا. فكاتبنا ينظر لضيق السوق كمعطي ، إنه لا يريد أن يرى أن هذا المعطي هو قائم ، نظرا لطبيعة الطبقة

5. في الحقيقة ، إن لكل شريحة من البرجوازية الأوروبية تصورها الخاص للاندماج الأوروبي: في فرنسا مثلت الدغولية شريحة البورجوازية الفرنسية التي كانت ترى في السوق المشتركة ، إمكانية تأمين استقلال معين عن الولايات المتحدة ، و لكن دون أن تقتصر الدغولية عن تمثيل هذه الشريحة. (لكن في الحقيقة السوق المشتركة يسرت بشكل غالب تطوير مصالح الولايات المتحدة وشريحة البورجوازية الفرنسية المرتبطة بالرأسمالية الأمريكية ، لأن السوق المشتركة تشكل بالنسبة للاستثمارات الأمريكية سوقا واسعة محمية و عذراء نسبيا. لكن تخلف الدغولية وصعود ديستان للسلطة يترجم على المستوى السياسي الأهمية القصوى لشريحة البورجوازية الفرنسية المندمجة في السوق الامبريالية العالمية). إذا كان من قبيل الأوهام الاعتقاد بأن الاندماج السياسي هو نتيجة ميكانيكية للاندماج الاقتصادي ، وللتقليل من أهمية العامل السياسي (الصراع الطبقي والعلاقات السياسية والإيدولوجية التي يؤدي إليها) ، فإن من الأخطر جدا السقوط فيما يمكن تسميته ب"الاندماج السياسي" الذي يلقي روجا في الشرق الأوسط بين البعثيين والناصرين (مقال لنديم البيطار في دراسات عربية). إن هذه التصورات الإرادية للاندماج المقرر من فوق من طرف الأوساط السياسية ، قد برهنت عن إفلاسها التام والنهائي. إن فشل محاولات الوحدة تأتي من عدم مطابقتها لواقع العالم العربي لمثاليته: البورجوازية الصغيرة ، أمام عجزها عن تصفية السيطرة الامبريالية على العالم العربي ، والذي هو الشرط الأول لكل اندماج حقيقي ، تحلم بتحقيق الوحدة بقرارات من القمة ، لكن هذه القرارات تبقى حبرا على ورق لأنها تصطدم بالامبريالية والرجعية. في الحقيقة إن هذه المحاولات ، التي تأخذ أحيانا شكل قرارات مدهشة لا تهدف إلى خدمة الجماهير.

الحاكمة في الجزائر ، و يجد أصله في طبيعة هذه الطبقة ، عوض النضال من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تعمل على محو كل أشكال الاستغلال في المنطقة ، فموقفه المعادي للامبريالية ظاهريا ( بالنسبة إليه ، إذا لم تتوجه الجزائر نحو المغرب ، فإنها ستكون مضطرة للاندماج في أسوء الشروط بالسوق الامبريالية ) ، يخدم في الواقع أهداف الامبريالية ، فبأي وجه يمكن للاندماج الاقتصادي بالمغرب أن يحول دون سقوط الجزائر تحت الهيمنة الامبريالية ؟ ف.ولعلو لا ينبس بكلمة واحدة حول هذه النقطة. فمن البديهي في الوضع الحالي ، أن يكون الاندماج ، إخراج الامبريالية من الباب ، لإعادة إدخالها من النافذة. فمنذ متى كانت اقتصاديات المغرب و تونس متحررة من الهيمنة الامبريالية ؟ يعترف ولعلو بذلك بنفسه ، حينما يقول بأن موقف الجزائر بصدد رفض تخفيض الرسوم الجمركية ، بين دول المغرب ، من الناحية المبدئية امر صحيح و مقبول ، لأن الجزائر ، التي كانت منهمكة في بناء اقتصادها ، لا يمكن أن تقبل بأن تستعمله دول المغرب التابعة للامبريالية لتحطيم اقتصادها. لكن كاتبنا مشحون بعقد الشوفينية ، أضاف ، بأنه إذا كان القرار صحيحا من الناحية المبدئية ، فلم يكن في الحقيقة إلا تكتيكا ، و تبرير من طرف الجزائر لرفض الاندماج ، الذي كانت الأنظمة الأخرى ترغب فيه. لكن حتى الاندماج يبدو صعبا و مشكوكا فيه ، و كاتبنا متسرع لإيجاد وسيلة لإخراج الجزائر من الصراع الحالي الدائر في المنطقة. إنه يريد بأي ثمن الخاتم على التحالف بين النظامين الجزائري و المغربي من أجل إطفاء الشرارة الثورية ، التي تلهب المنطقة. فعوض الموقف المعادي للامبريالية يقترح الكاتب سيطرة الأنظمة القائمة على المنطقة ، و تصفية نضال شعوبها. إنه يريد عزل الشعب الصحراوي كلية ، و يريد أن تبقى شعوب المغرب و تونس تحت هيمنة طبقاتها الحاكمة الكمبرادورية. إن هذه النقطة تتوضح أكثر حينما يحلل الشرط الثاني ، الذي يقوم على قاعدته الاندماج الاقتصادي ، شرط التوازن ، توازن القوى السياسية و الاقتصادية للمجموعات المدعوة لإنجاز الوحدة من بعد ، و إلا ستعرض لخطر سيطرة بلد مغربي على آخر. ف.ولعلو يميز بين ثلاث مجموعات: المغرب و موريطانيا – الجزائر – تونس و ليبيا – و حتى لا نذهب بعيدا ، ينبغي تسجيل ، أن ولعلو يخرق بنفسه شرط التوازن ، و إلا فكيف يمكنه أن يبرر وجود مجموعة المغرب موريطانيا ، إذن فبالضرورة ستنبني هذه المجموعة على علاقات السيطرة ، و الأحداث الحالية تؤكد ذلك. ف.ولعلو يبرز هنا من جديد إلى أي حد تذهب به الشوفينية و غريزة السيطرة. إنه ليس بريئا في دعوته لخلق ثلاث مجموعات ، إن ما يريده هو أن تتكون على جانبي الجزائر مجموعتان قويتان تسمحان بتطويقها و الدفع بها إلى التحالف مع الأنظمة المسيطرة على هاتين المجموعتين. إن الامبريالية لا تطلب أكثر من ذلك. إنه يقترح الاستغلال المشترك للثروات ، تحت الأرضية الموجودة قرب الحدود المغربية ( مثلا حديد الجبيلات). ألا يشبه هذا الحل ، الحل الذي طبخته الامبريالية بصدد الصحراء (تقسيم الأراضي الصحراوية و استغلال الفوسفات من طرف النظامين المغربي و الموريطاني ، تحت رعاية ، و بتزكية و مشاركة النظام الاسباني ، الذي يعمل لحساب الامبريالية ؟

في آخر التحليل ، فإن خطابات ولعلو الحلوة ، و "النظريات" التي يقدمها لنا ، ألا تشبه درسا محفوظا حفظا جيدا ، تلقاه من أساتذته الأوربيين مثل بيرو و أتباعه؟<sup>6</sup>.

6. إن البنك الدولي في تقريره اقترح فيما اقترح لحل الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة آنذاك ، الاندماج الاقتصادي المغربي (نسبة للمغرب العربي) الذي يجب أن يتحقق على مستوى المشاريع الاقتصادية المشتركة ، وحسب البنك الدولي فإن الاندماج الإقليمي لدول المنطقة سيكون مهما جدا لأنه سيسمح بتخفيض تكاليف النمو وذلك لأنه:

- المغرب وتونس ستستفيدان من الطاقة الرخيصة ، ستقتصد في النفقات (المشاريع المشتركة أكثر أهمية من المشاريع الوطنية) ، السوق ستكون أوسع ، وأخيرا فإن إنتاج المؤسسات المعدنية الجزائرية والمغربية ، وكذلك السياسة المشتركة للصناعات التركيبية ستكون منسقة.

ينبغي علينا ان نحلل بتفصيل أكثر ، الهجومات التي لا تخلو من مقاصد ، و التي يوجهها ف.ولعلو ضد الجزائر ، و التي تهم مواقفها المعادية للامبريالية.

إن الجواب على هذه الاتهامات لا يمكن أن يكتمل ، إلا إذا انطلقنا من تعريف واضح لموقفنا تجاه النظام الجزائري والثورة في المغرب العربي. أولاً ، بصدد رأي ف. ولعلو ، بأن الجزائر "تلبّي الحاجيات الاستراتيجية للامبريالية". نحن نعرف بشكل عام ، أن هذه الأنظمة تعرف مرحلتين في تطورها<sup>7</sup> ، مرحلة الصعود ، حيث أن هذه الأنظمة التي دعمتها موجة شعبية قوية ، و من أجل أهداف مصلحة طبقية ضيقة ، تقوم بنضال معادي للامبريالية في الخارج ، و تحطم العوائق الاقتصادية التي تقف في وجه التطور الرأسمالي. هذه المرحلة (الصاعدة) تطابق متمنيات البرجوازية الصغيرة في السلطة ، لتحتل مكانها تحت الشمس في السوق الامبريالية ، و هذا ما يحدد مضمون نضالها المناهض للامبريالية (شروط أحسن للتبادل ، نقل التكنولوجيا). على المستوى الداخلي ، فإن البرجوازية الصغيرة ترغب في تحقيق تطور رأسمالي ، و تحاول تكسير العوائق الإقطاعية و الكمبرادورية التي تحول دون هذا التطور (الإصلاح الزراعي ، التأميم ...) و بالتالي ، على المستوى الداخلي ، تتميز البرجوازية الصغيرة ، خلال هذه المرحلة ، بمواقفها التقدمية و المعارضة للامبريالية<sup>8</sup>.

لكن نظرا لطبيعة البرجوازية الصغيرة ، و التي تخشى دوما أن تتجاوزها الجماهير الشعبية ، و التي لا يمكنها بالتالي تعبئتها بشكل فعال لمواجهة حاسمة ضد الامبريالية من جهة ، و من جهة أخرى نظرا لأن التطور الرأسمالي الكامل في البلدان التابعة ، هو تاريخيا محكوم عليه بالفشل ، الشيء الذي يؤدي بالبرجوازية الصغيرة للتحول بعد برهة من الزمان إلى برجوازية كمبرادورية أو محلية ، و هذا ما نسميه مرحلة انحدار (تقهقر) البرجوازية الصغيرة.

### إن السؤال المطروح حاليا هو التالي: هل الجزائر تعيش حاليا ضمن المرحلة الأولى أو الثانية؟

للجواب على هذا السؤال نرى من المهم إبراز دراسة التجربة المصرية ، و العمل على إبراز الفوارق بين النظام المصري و النظام الجزائري. فبالنسبة لمصر ، نحن نعرف أن برجوازية الدولة توجد حاليا في المرحلة انحدار ، فهذا النظام تخلى عن كل إرادة لمقاومة الصهيونية و الامبريالية ، و هو بعمله هذا — يخون كل آمال و طموحات الجماهير (تحويل قطاع الدولة إلى قطاع خاص ، ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الأساسية ، التفتح الكلي على الرأسمال الأجنبي ، التخلي عن مكتسبات الناصرية ، التخلي عن النضال من أجل تحرير الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل ، و كذلك عن أي مساعدة للشعب الفلسطيني ...) . إن هذه المرحلة قد تمت بسرعة نظرا لطبيعة النظام المصري ، فهذا الأخير جاء نتيجة انقلاب 1952 ، و الذي حدث على إثر الوضعية المتفاقمة لنظام فاروق العاجز تماما عن تحقيق المهمات الوطنية (التحرير الوطني و الاجتماعي). إن نهاية هذا النظام عرفت نمو حركة جماهيرية واسعة ، تميزت بعفوية و بضعف تنظيمها ، لكن الوضع كان ينذر بتحول نحو وضع ثوري ، و لذا فإن انقلاب "الضباط الأحرار" جاء خصيصا لتوقيف هذا المد.

7. إن أنظمة البورجوازية الصغيرة ، برهنت عن عجزها التاريخي من الانفلات كلية من عملية التطور الرأسمالي ومن محاولات الإمبريالية المتتالية "لاصطيادها" فقط ، إن التصاعد في تجدير الصراع الطبقي تحت قيادة الحزب الماركسي اللينيني من أجل إقامة و توطيد دكتاتورية البروليتاريا ، يسمح بتحقيق القطيعة التامة مع الامبريالية ، و يقود الجزائر إلى طريق الاشتراكية ، وهذا أخذ بعين الاعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في المغرب العربي ومسيرة الثورة العربية.

8. إن تطور الرأسمالية يأخذ أحيانا شكل رأسمالية الدولة ، و البورجوازية الصغيرة حينما تكون في السلطة ، تتحول إلى بورجوازية الدولة.

إن البرجوازية الصغيرة التي أخذت السلطة ، ليس لها جذور عميقة داخل الجماهير ، و ستلجأ بالأساس إلى قمع الحركات الجماهيرية التي كانت تتجاوزها . إن هذه المميزات التي تمتاز بها البرجوازية المصرية ، هي التي تفسر ضعفها و عدم ثباتها في الصراع ضد الامبريالية. و هذا ما يفسر أن انحطاطها و تحولها إلى برجوازية كمبرادورية أو داخلية قد تم بسرعة.

أما في الجزائر ، فالبرجوازية الصغيرة نبعت من النضال من أجل التحرر الوطني ، و نضال طويل و شاق ، أدى فيه الشعب الجزائري ثمنا غاليا بتضحياته ، فالبرجوازية الصغيرة شاركت بنشاط في هذا النضال ، و تمكنت من أخذ مركز القيادة ، مستغلة بشكل خاص أخطاء الحزب الشيوعي الجزائري. في هذا النضال الطويل و الشاق ، أصبحت البرجوازية الصغيرة أكثر جذرية ، و تمكنت من اكتساب الجماهير الجزائرية ، لهذا لعبت ، و لا زالت تلعب دورا تقديما و معاديا للامبريالية ، و زيادة على هذا ، فإن أهمية و جسامه التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري ، و تعبئته الطويلة على نطاق واسع خلال حرب التحرير ، ما زال يفرض على النظام الجزائري تبني مواقف تقدمية متقدمة. و هكذا يمكن للجزائر ، أن تلعب دورا ايجابيا في نضال شعوب المنطقة من أجل التحرر التام. إن مواقف الجزائر في مسألة الصحراء ، حتى و إن لا تخلو كليا من خلفيات ، فهي مواقف لا يمكن تجاهل ايجابيتها من وجهة النظر هذه<sup>9</sup>.

يزعم فتح الله ولعلو أن الجزائر مناهضة للامبريالية لفظيا ، و أنها لا تعبر في الحقيقة عن أي تضامن عربي أو مع دول العالم الثالث (مثلا رفضها لمساعدة دول العالم غير النفطية ، بعد ارتفاع أثمان البترول ، عدم مشاركتها في حرب أكتوبر ، اختيار تحالفات لامبدئية ، مثلا مع إيران). انطلاقا من أي مبدأ مناهض للامبريالية كان على الجزائر أن يساعد الدول التي لا تتوفر على البترول ، مع العلم أن أغلبية هذه الدول تحكمها أنظمة عميلة للامبريالية ؟ فكل إعانة لهذه الدول على شكل أثمان أو إعانات تكون هدايا لهذه الأنظمة و للامبريالية ، و ليس لشعوب هذه الدول. فيم يخص عدم المشاركة في حرب أكتوبر ، فليس من الضروري التعميق في طبيعة هذه الحرب ، و ما كانت تنتظره منها الأنظمة في مصر و سوريا في العهد الجديد للاستسلام من طرف هذه الأنظمة التي اعترفت بالعناصر الإيجابية لهذه الحرب ، و كذلك في الهجوم الرجعي الذي تقوم به هذه الدول في المنطقة بفضل الذي استطاعوا استرجاعه بعد حرب أكتوبر.

في الأخير ، فيما يخص التحالف الجزائري – الإيراني من أجل الحفاظ و الزيادة في أثمان النفط ، فإنه مبرر بالنضال ضد مناورات الدول العميلة للامبريالية الأمريكية (الإمارات العربية ، السعودية ، الكويت) التي تهدف إلى استقرار أو تخفيض أسعار البترول ، تمشيا مع متمنيات الولايات المتحدة ، التي بعد ان أعطت درسا لحلفائها الأوروبيين و اليابانيين ، ترغب رغم ذلك في التخفيف من حدة أزمة الأداءات الناجمة عن ارتفاع أثمان البترول.

بعد أن أوضحنا موقفنا من النظام الجزائري ، من المفيد أن نرى كيف يمكن بالملموس ، في الوضع الراهن طرح مشكل الوحدة في المنطقة. نعتبر بأن الوحدة في المنطقة سوف تتحقق في النضال المشترك لشعوب المنطقة ضد أعدائها الطبقيين و الامبريالية ، إذن ، فإن ما يحدد في النهاية إمكانية الوحدة ، ليست مسألة التكامل الاقتصادي ، بل الصراع الطبقي للتشكيلات الاجتماعية لهذه الدول ، و بمعنى آخر ، إن الذي سيضع أسس وحدة الشعوب هو تطور الصراع الطبقي ، إن هذا النضال سيتمخض في مرحلة أعلى نحو الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

9. إن التضامن الذي يلقاه نضال الشعب الصحراوي من طرف شعوب المنطقة ، ما هو إلا تعبيرا عن الوحدة النضالية لهذه الشعوب ضد الامبريالية والرجعية. إن الارتباط بين الثورة الصحراوية وثورات شعوب المنطقة ضروري ، كما ان قيادة هذه الثورات من طرف الحركات الماركسية اللينينية ، هي مسألة رئيسية وملحة ، من أجل تقديمها إلى الأمام نحو الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق بروليتاري.

إن إمكانيات الوحدة موجودة لدى التشكيلات الاجتماعية ، حيث الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية تتقدم بخطوات متراصة ، فمن الواضح أن الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية أكثر تقدما في الغرب العربي (المغرب ، الصحراء ، موريطانيا ) للأسباب التالية:

- في المغرب يحتد الصراع الطبقي يوما بعد يوم ، و الجماهير في طريق صهر أدايتها الثورية:
- إن الوضعية في موريطانيا مماثلة: احتداد الصراع الطبقي وضعف الطبقة الحاكمة الكمبرادورية.
- إن النضال التحرري في الصحراء يحرز على انتصارات هائلة.

إذن ، إذا كانت تمة وحدة في جدول الأعمال ، فستكون وحدة الغرب العربي . و على عكس ذلك ، فإن في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ، لم يصل بعد الصراع الطبقي إلى المستوى الذي وصل إليه في الغرب العربي للأسباب التي أوردناها آنفا (تحقيق التناقضات بفعل ثقل الإيديولوجية البورجوازية الصغيرة و المكتسبات الاجتماعية للجماهير). أما في تونس ، فالوضعية تختلف ، و لكن لشروط موضوعية و ذاتية (طبيعة النظام ، ضعف التنظيم الجماهيري) ، فإن الصراع الطبقي رغم احتداده لا يظهر أنه قد بلغ المستوى الذي عليه في المغرب مثلا. و نفس الشيء بالنسبة لليبيا.

و هكذا يظهر أنه انطلاقا من التطور اللامتكافئ في الصراع الطبقي في المنطقة ، و للروابط التاريخية الوثيقة بين شعوب المغرب و الصحراء و موريطانيا ، فالشروط الملائمة للوحدة موجودة حاليا في الغرب العربي.

إن فتح الله ولعلو يطرح النقيض تماما ، فالاندماج الاقتصادي يهدف إلى تحويل مجرى الصراع الطبقي في المنطقة و تخليد هيمنة الطبقة الحاكمة الكمبرادورية على شعوب المنطقة ، و إخراج الجزائر من حلبة النضال ضد الامبريالية و عزلها و تطويقها من أجل أن تتلاءم و الاستراتيجية الامبريالية ، هذا هو ما يسميه كاتبنا الموقف المعادي للامبريالية ، هو الذي يعترف بنفسه في إحدى الخلاصات ، حين يقول بأن الامبريالية تدفع إلى تكوين مجموعات اقتصادية إقليمية ، لأن هذه الوحدات ستكون سواقا أوسع لمنتجات التجهيز و المواد المصنعة ، و في الأخير تأمل في الأنظمة الرجعية داخل هذه المجموعات ، أن تلعب دور تهدئة متطلبات الأنظمة التقدمية. رغم كل هذا ، فإن فتح الله ولعلو لا يقترح غير المغرب العربي الاقتصادي. و إذا ذهبنا بعيدا نتساءل: هل تكوين هذه المجموعات الإقليمية و بالخصوص المغربية ، لا تحتل سوى مجموعة إقليمية أخرى إضافية بالنسبة للامبريالية ؟ أليس تكوين مغرب عربي اقتصادي أكثر تبعية لأوربا و تحت تسيير الأنظمة الرجعية ، أحسن وسيلة لإبعاده نهائيا من العالم العربي و دمج في العالم الأوربي. ففي الوقت الذي يضع فيه نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية و الصهيونية أسس الوحدة ، إنه لحيوي بالنسبة للامبريالية أن تكسر طموحات الجماهير و تحولها لصالحها و ذلك باقتراح خلق مجموعات إقليمية.

إن السؤال المطروح إذن ، هو كيف أن مواقف ولعلو تخدم مصالح البورجوازية الصغيرة. إن البورجوازية الصغيرة العصرية (أساتذة ، مهن حرة ، و مثقفين عموما) تأمل في الحصول على بعض الامتيازات من سيطرة النظام المغربي على الغرب العربي. (إن استغلال الخيرات المتزايدة في المنطقة سيسمح للبورجوازية الصغيرة أن تتطور). و من الممكن أيضا أن فتح الله ولعلو و حزبه يتمنيان الحصول على بعض الامتيازات السياسية "لخدمتهما للنظام" ؟ و لكن يبدو أن الطبقة الحاكمة ليست لها أذنا صاغية: إن مرور الانتخابات و الحكومة الحالية "للاتحاد الوطني" توضح ذلك ، فالبورجوازية الصغيرة و حزباها ، بقيا بعيدين عن أي مشاركة ، رغم الخدمات الجليلة التي تم تقديمها.